تحولات الملكيـة الزراعية الكبيرة في لبنان
وآفاقهـا المسـتقبلية

د. مسعود ضاهر
الجامعـة اللبنانيـة

تعريف بالمنهج :

تكاد غالبية الابحاث العلمية التي تناولت تطور الملكية العقارية الزراعية في لبنـان الحديث والمعاصر تجمع على وجود الملكية الكبيرة الى جانب الملكية الصغيرة والمتناهية في الصغر . وقد سبق لنا القيام بدراسة مفصلة حول «نشوء وتطور الملكية العقاريـة الزراعية في لبنان » في علاقتها بنشوء الملكية العقارية الزراعية في الشرق العربي ، مـع ابراز بعض خصوصيات الملكية الزراعية الخاصة في جبل لبنان قبل قيام دولة لبنـان الكبير عام ١٩٢٠ ، وأثر الانتداب الفرنسي في تطور هذه الملكية في لبنان المعاصر(١) .

ونظرا لسعة الموضوع ، وتشعب جوانبه ، وندرة الدراسات العلمية الجادة في هذا المجال ، وجدنا من المفيد استكمال الجهد لتسليط أضواء جديدة على هذه المسألة البالغة الحيوية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر .

وسنقصر بحثنا هذا على تكون الملكيات الزراعية الكبيرة في لبنان وابراز سيرورة تحولاتهـا الداخلية مـن ملكيات كبيرة أقيمت في ظـل أنماط من الانتاج سـابقة على الرأسمالية الى ملكيات كبيرة في ظل نمط انتاج رأسمالي امتاز بكثير من سمات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ، ومن نافلة القول أن المنهج السكوني غير مفيد لا بل مضر جدا في هذا المجال وقاصر عن تحليل حركة الواقـع اللبناني وابراز التحولات العميقة التي رافقته . فوجود ملكيات زراعية كبيرة في لبنـان معطى تاريخي تؤكـده جميـع الوثائق والمصادر والمراجع العلمية(٢) . لكن الباحث المدقق لا يجد صعوبة في التدليل على وجود مثل هذه الملكيات حتى الان . فهل يستدل من ذلك بشكل ميكانيكي آلي أن ثبات الملكيات الكبيرة خلال مئات السنين مؤشر على انتفـاء التحولات داخلها ، شكلا ومضمونا ؟ وهل صحيح أن القوى الاجتماعية التي سيطرت على الملكيات الزراعيـة الكبيرة ، المستغلة لها مباشرة ، أو الخاضعة لاستغلالها ، ما زالت كما كانت في الماضي دونما تغيير جذري ؟ غني عن التوكيد ان المنهج الديناميكي ـ التطوري ـ الاجتماعي يشكل الاداة الاكثر قدرة على ابراز تلك التحولات انطلاقا من الفهم العلمي لآلية الحركة الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسها وذلك على الاسس التالية :

آ ـ تحليل نشوء وتطور الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان كمعطى تاريخي وثيق الصلة بنشوء وتطور هذه الملكية في المشرق العربي بشكل عام(٣) .

ب ـ ابراز التحولات الداخلية التي طرأت على الملكيةالزراعيةالكبيرة فيلبنانابان ارتباطها التبعي بالسوق الرأسمالية العالمية ، وهي المرحلة الممتدة منذ مطلع القرن التاسع عشر في ظل نمط انتاج رأسمالي تابع(٤) .

ج ـ تقديم لوحة شمولية للقوى الاقتصادية ـ الاجتماعية التي استفادت من تلك التحولات منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى اندلاع الحرب الاهلية عام١٩٧٥(٥) . هذه المرحلة بالذات هي الاكثر أهمية لفهم التحولات التي طرأت علىالملكيات الزراعية الكبيرة في لبنان اذ تقلصت أو كادت تزول أملاك المشاع ، والموات ، والبوار ، وأملاك الدولة ، والاراضي المتروكة وغيرها ، في حين حافظت الاملاك الوقفية الكبيرة على وجودهاالدائم والثابت ، أما كبار الملاكين السابقين من أبناء الاسر المقاطعجية القديمة فقد اضطروا الى بيع مساحات واسعة من الاراضي التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم وتقلصت سيطرتهم في معظم المناطق اللبنانية . وفي الوقت عينه ، برزت ملكيات زراعية كبيرة على أساس نمط انتاج رأسمالي واضح ساهمتفي بلورته وتطوره وثباته قوى اجتماعية جديدة تمثلت بكبار تجار المدن ، وبالاثرياء من أبناء المهاجرين ، بالاضافة الى أصحاب رأسمالية واحدة عبر الشركات والبنوك والرساميل العابرة للقارات .

يتضح من ذلك أن رفض المنهج السكوني القائل بدورة مغلقة للتطور الاجتماعي تتمثل بثبات الملكيات الزراعية الكبيرة في تاريخ لبنان ماضيا وحاضرا ، شرط ضروري لا غنى عنه لاطلاق البحث العلمي التاريخي من اطاره التقليدي المفروض على غالبية الابحاث التي تناولت التطور التاريخي للمسألة الزراعية في لبنان والوطن العربي عموما ، فالتاريخ الدائري المغلق منهج بالغ الخطورة على غرار التاريخ الخطي المستقيم الذي يفترض التطور أمرا حتميا من الماضي الى الحاضر فالمستقبل دون تحليل لشروط وآلية هذا التطور وفقا للتفاعلات الداخلية والاقليمية والدولية خاصة بعد تحول نمط الانتاج الرأسمالي الى مرحلته الكونية وسعيه الحثيث الى تحويل العالم كله الى سوق رأسمالية واحدة عبر الشركات والبنوك والرساميل العابرة للقارات .

أضواء على تشكل الملكيات الزراعية الكبيرة في لبنان المعاصر :

في تكثيف نظري بالغ الدقة ، قدم حليم نجار التشكل التاريخي المشوه للملكيات الزراعية ، الصغيرة والكبيرة معا ، كما تبلورت في سورية ولبنان ، بُعيد الاستقلال مباشرة ، وذلك على الشكل التالي : « اذاً ملكية الارض تكون : إما ملكيات كبيرة أو ملكيات قطع صغيرة أو مشاع ، وكلنا يدرك أضرار تعدد القطع الصغيرة وأضرار المشاع

فلا لزوم لبحث الموضوع من هذه الناحية . أما عن الملكيات الواسعة ، فما ضرنا أن تكون ملكياتنا الزراعية كبيرة ؟ قد يكون في ذلك حسنة كبيرة خصوصا وان الملكيات الكبيرة هي التي تسمح بجعل الزراعة آلية ، أي زراعة تعتمد على استعمال الماكنات الزراعية الكبيرة . والزراعة الالية هي سبيلنا الوحيد لاستثمار تلك الاراضي الشاسعة التي يقل بها عدد السكان ، وهي الواسطة التي تمكننا من انتاج المحاصيل بأثمان تساعدنا على خوض المزاحمة في الاسواق العالمية . هذا هو المظهر السطحي أو النظري لهذه القضية . أما حقيقة الواقع فهي أن نظام استغلال الملكيات الكبيرة قد تحور فابتعد عن الطريق المثلى وخسر الحسنات التي كان يجب أن يتميز بها . فالارض ، وان كانت كبيرة ، فانها بسبب اهمال مالكيها وبعدهم عنها ، تقسم الى أقسام صغيرة وتوزع على مزارعين أو مرابعين يستثمرونها كملكية صغيرة دون أن يكون لها حسنات الملكية الصغيرة »(٧) .

رغم الانتقادات المنهجية الكثيرة التي يمكن توجيهها لهذا النوع من الدراسات التي تناولت تطور الملكية الزراعية الكبيرة في سورية ولبنان ، فان السمات النظرية والعملية التي حددها النص تكاد تختصر الاساسي من هذا التطور .

فالملكية الزراعية الكبيرة موروث تاريخي تبلور تدريجيا في سورية ولبنان منذعدة قرون حتى اتخذ شكله القانوني الراهن في مرحلتي الانتداب والاستقلال . وبالتالي يمكن النظر الى تكون الملكية الزراعية الكبيرة في هذه المنطقة بعد ربطها بالجوانب التالية:

آ ــ التوزع الجغرافي للملكيات الزراعية الكبيرة بين الارياف والمدن ، بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية ، بين الاراضي المروية والاراضي البعلية ، بين الاراضي المستغلة والاراضي البوار أو الموات أو المتروكة أو المحمية أو المرفقة ، بين الاراضي المملوكة ملكا خاصا وأراضي الاوقاف ، والاراضي الاميرية أو أملاك الدولة وغيرها .

ب ــ توزع الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة تبعا لشكل الاستغلال وعلاقات الاستغلال ، فهناك الاراضي الواسعة التي يديرها كبار الملاكين بأنفسهم . وهناك أراضي أخرى يديرها أصحابها من خلال وكلائهم نظرا لاقامتهم الدائمة في المدن وارتباطهم بأعمال حكومية أو تجارية وغيرها . وهناك أراضٍ واسعة وزعها أصحابها على المرابعين والمحاصصين والمشاركين لقاء نسبة معينة من الانتاج ، أو قاموا بتأجيرها لقاء عقد سنوي يتجدد كل عام ويدفع المستأجر عن الارض بدلا عينيا أو نقديا ، هذا بالاضافة الى وجود مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة التي كانت المؤسسات الدينية تستثمرها لصالحها بواسطة رجال الدين الشبان أو باستغلال اليد العاملة الفلاحية الرخيصة .

لكن النص يلحظ أن واقع الملكية الزراعية حتى أواسط القرن العشرين كان يتم بدمج الشكلين معا في اطار عملية استغلال تبدو كما لو كانت واحدة . فالملكيات الزراعية ، الكبيرة والصغيرة معا ، قادت الى مردود زراعي ضعيف جدا في سورية ولبنان وذلك بالنظر الى ضخامة القوى البشرية التي تعتاش منه . أما أراضي البلدين فكانت منذ القدم ، وما زالت من أخصب الاراضي في العالم ولا تحتاج الى جهد كبير لاستصلاحها وريها بمياه الانهار أو بالمياه الجوفية . وهنا بالذات تبرز الملكيات العقارية الكبيرة التي سيطر عليها كبار الملاكين بأشكال مختلفة من البلص واستغلال النفوذ والتسلط والاغتصاب وغيرها ، تبرز تلك الملكيات كاحدى معيقات التطور الاساسية في الارياف السورية واللبنانية ابان القرنين التاسع عشر والعشرين .

لقد لعبت مرحلة الانتداب الفرنسي دورا أساسيا في ابراز وتثبيت أشكال من الاستغلال معيقة للتطور أبرزها :

آ ــ تثبيت قانون « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » على قاعدة النهب العقاري الذي قام به كبار الملاكين ابان المرحلة العثمانية الطويلة . وكانت النتيجة أن سيطرت قلة ضئيلة منهم على مساحات شاسعة من أراضي سورية ولبنان ، تقابلها اعداد هائلة من الفلاحين المحرومين من كل ملكية ، ومن الفلاحين ذوي الملكيات الزراعية الصغيرة غير المستقرة ، والتي كانت عرضة للنهب أيضا ابان مرحلتي الانتداب والاستقلال(٨) .

ب ــ بلورة قانون جديد مضمونه أن من يملك الارض لا يملك رأس المال ، ومن يملكه لا يوظفه في الزراعة . مع القانون الجديد تحولت الاراضي الزراعية الى سلعة تجارية تستخدم في المضاربات العقارية والربح السريع أكثر من استخدامها في تضخيم الانتاج الزراعي واستصلاح الاراضي الزراعية . فالمرابون ، وتجار المدن ، والبنوك المحلية ، والاثرياء من المغتربين ، والاغنياء الجدد ، وكبار الموظفين وأصحاب المهن الحرة ، لعبوا الدور الاساسي في دفع المضاربات العقارية الى حدود قصوى لم تكن معروفة في السابق . لذلك برز فارق كبير في أسعار الاراضي بين منطقة وأخرى وقرية وأخرى داخل المنطقة الواحدة ، ومكان وآخر داخل القرية الواحدة ، حيث وصل الفارق في سعر المتر المربع الواحد من الارض ما يعادل أكثر من الف ضعف أحيانا ، خاصة في القرى التي شهدت كثافة في اعداد الاثرياء من المهاجرين .

ج ــ تأييد قانون التبعية لمراكز الرساميل العالمية : فمنذ أواسط القرن التاسع عشر ارتبط انتاج الحرير اللبناني وثيقا بأسواق ليون الفرنسية ، كذلك توسع انتاج التبغ باشراف شركة احتكار التبغ والتنباك ابان مرحلتي الانتداب والاستقلال .ونظرا

لغياب التخطيط العربي على المستوى القومي الشمولي فان زراعة التفاح والحمضيات وانتاج البيض وغيرها تحولت الى شكل من أشكال التبعية للاسواق العربية وأصابت المزارع اللبناني باضرار فادحة ابان الازمات السياسية الحادة أو التوتر في العلاقات بين المحاور العربية ــ العربية .

هكذا عرفت الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان تحولات نوعية في القرن العشرين قبل أن تتحدد ملامحها النهائية بشكلها الراهن ، لكن تلك التحولات تجد سماتها في تحليل آلية حركة التطور التاريخي للمجتمع اللبناني ، أي آلية تطوره من نمط الانتاج السابق على الرأسمالية الى نمط انتاج رأسمالي تبعي . وليس صحيحا القول أن الملكيات الزراعية الكبيرة المستمرة على الساحة اللبنانية ما زالت تحتفظ بسماتها الاولى التي كانت سائدة في الماضي . فالمقارنة شكلية تماما بين الملكيتين لان مضمون كل منهما ، والعلاقات الاقتصادية ــ الاجتماعية التي رافقتهما تختلف جذريا بين الملكيات الكبيرة القديمة والملكيات الكبيرة الجديدة. مع ذلك، فالقوى الفلاحية المنتجة على تلك الاراضي ما زالت ، في الحالتين معا ، عرضة لاشد أشكال الاستغلال همجية بحيث تسبب بالنزوح الكثيف من الارياف الى المدن ومنها، على شكل هجرات مستمرة، نحو الخارج.

بعض الملاحظات والاستنتاجات :

شهدت الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان ثباتا ملحوظا في بعض أشكال تجلياتها القديمة خاصة مع ثبات وهيمنة الاملاك الوقفية وأملاك أبناء الاسر المقاطعجية المستمرة في سيطرتها على الساحة السياسية اللبنانية منذ القدم . وغني عن التأكيد أن المناطق السهلية والريفية البعيدة عن المدن ، خاصة عن بيروت ، هي التي امتازت بقدر كبير من ثبات الملكية الزراعية الكبيرة حتى الان ، في حين شهدت مناطق جبل لبنان تفككا في هذا النوع من الملكية منذ الانتفاضات الفلاحية المتلاحقة في أواسط القرن التاسع عشر. وابان مرحلتي المتصرفية والانتداب تمت السيطرة للملكيات العقارية الصغيرة في جبل لبنان بشكل نهائي ، وليس من السهل اعادة تجميعها على أسس رأسمالية جديدة خاصة وان الارض من صنع الفلاح نفسه ولا يلعب التكتيك الزراعي الدور الاساسي والمحدد في المسألة الزراعية في هذه المناطق الا عبر استخدامه من جانب الفلاح المالك نفسه ، لذلك تعتبر مناطق جبل لبنان المجال الحيوي للملكيات الزراعية الصغيرة بامتياز ، ولا تشكل الملكيات الزراعية الكبيرة فيه الا نسبة ضئيلة توزعت عبر بساتين التفاح والاشجار المثمرة الاخرى وبساتين الحمضيات وغيرها(٩) . بالمقابل شهدت الاراضي السهلية ، في الشمال والبقاع والجنوب ، تحولات نوعية وما زالت عرضة لاشكال جديدة منها ، خاصة بعد اندلاع الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ وتحول قسم من الرساميل الداخلية الى التوظيف في الزراعة ، واستصلاح الاراضي

وقطاع الدواجن وغيرها . ويمكن ابراز أهم التحولات التـي شهدتها الملكيـة العقارية الكبيرة في لبنان على الشكل التالي :

- تقلص في الملكيات الزراعية الكبيرة جدا لصالح الملكيات المتوسطة والصغيرة في جميع المناطق اللبنانية .
- تقلص تدريجي ملحوظ لهيمنة العائلات المقاطعجية الكبيرة التي سيطرت سابقا على مساحات شاسعة من الاراضي في جبل لبنان والبقاع والجنوب والشمال .
- ازدياد ملحوظ في الملكيات الزراعية الكبيرة التي يملكها كبـار الموظفين ، وأثريـاء المهاجرين وبعض أصحاب المهن الحرة .
- ثبات نسبي في ملكية المؤسسات الدينيـة للاوقاف وما يرتبط بها من مسـاحات زراعية أو عقارية كبيرة(١٠) .
- تبدلات جذرية في طرق واساليب استخدام التكتيك الزراعي والاسمدة الكيماوية، واساليب الري ، والاستفادة من المياه الجوفية ، وتضخم الانتاج الزراعي .
- تبدلات جذرية طرأت على طرق الاستغلال السابقة للرأسمالية واستبدالها بطرق رأسمالية، خاصة سيادة العمل المأجور فيالزراعة،وفي أسلوب المحاصصة،والتأجير، وظهور بروليتاريا زراعية واسعة الى جانب الملاكين الصغار والمحاصصين والشركاء.
- تبلور ملامح جديدة داخل الملكية الزراعية الكبيرة تقوم على شراء مساحات واسعة من الملاكين القدماء ، الكبار منهم والمتوسطين والصغار معا ،واعادة تجميعها في اطار ملكية كبيرة تدار على أساس نمط انتاج رأسمالي واضح في جميع مراحل الانتاج .

ونظرا للطابع العام للدولة اللبنانية كدولة رأسمالية تابعة فاناهتمامها بالزراعة كان وما زال ضعيفا للغاية .

يمكن التأكيد ان كبار الملاكين ، القدماء منهم والجدد معا ،مارسوا دورا اجتماعيا مزدوجا ضمن اتجاهين متناقضين تماما(١١) :

آ ـ فهم قامعو حركة التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي في الارياف اللبنانية باعتبارهم القوى الاجتماعية المتسلطة عليها منـذ القدم والتي أجهضت جميع الانتفاضات التي قام بها الفلاحون في تلك المناطق .

ب ـ وهم يمثلون قوى اجتماعية ماضوية اثبت التطور العاصفللمجتمعاللبناني منذ الاستقلال حتى الحرب الاهلية عجزها عن الاستمرار في قمع الريفيين اللبنانيين واجبارهم على العمـل الدائم لديهم كأجـراء ومحاصصين ومرابعين ، ولعب عامـلا

النزوح الداخلي الى بيروت ، والهجرة الكثيفة الى الخارج دورا أساسيا في اضعاف سيطرة كبار الملاكين وازدياد حاجاتهم الملحة الى الاموال النقدية لتغطية نفقات اقامتهم في المدن . نتيجة لذلك اضطر عدد كبير منهم الى بيع مساحات واسعة من أراضيهم، والى اهمال مساحات أخرى بسبب الحاجة الى الاموال لشراء آلات زراعية وأسمدة كيماوية تساهم في تضخيم الانتاج الزراعي الذي كان وما زال يباع بأسعار رخيصة .

لا بد من رؤية منهجية تضع هذه القوى الطبقية في موقعها الصحيح كقوى اجتماعية أوكلت اليها مهمة قمع الفلاحين لعقود طويلة قبل أن تتحول ، هي نفسها ، الى قوى هامشية نسبيا بعد تسليع الارض، والمضاربات العقارية ، وهيمنة النمط الرأسمالي في الانتاج ، وحاجة كبار الملاكين الى المال لنفقاتهم الشخصية الباهظة ، التي لا يسد منها الانتاج الزراعي الرخيص سوى نسبة ضئيلة . ان دراسة علمية دقيقة للاسر المقاطعجية القديمة في لبنان تظهر بالملموس انها فقدت الكثير من أملاكها السابقة وانحدرت شرائح واسعة منها الى صفوف الفئات الوسطى . وان قلة ضئيلة منها استطاعت المحافظة على أملاكها القديمة ، أو أضافت اليها مساحات جديدة .

لكن التحالف السياسي القائم بين كبار الملاكين والبورجوازية اللبنانية منذ مرحلة الانتداب الفرنسي حتى الان ، فقد الكثير من سماته السابقة التي استمرت حتى بداية الحرب الاهلية حيث كانت الهيمنة الفعلية في قيادة ذلك التحالف لصالح كبار الملاكين بالدرجة الاولى .

ومع الانهيار الاقتصادي في لبنان ، الناتج عن الحرب الاهلية المديدة ، خاصة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ، وحروب الميليشيات على أرضه منذ صيف ١٩٨٢ تبلورت تحولات جديدة في الملكية الزراعية الكبيرة لصالح الملكية الزراعية المتوسطة بالدرجة الاولى . أما الملكية الصغيرة ومعظم شرائح الملكية المتوسطة ، فلم تنج هي الاخرى من الاثار السلبية للازمة الحادة التي يعيشها لبنان في جميع مناطقه وطوائفه وشرائحه الاجتماعية باستثناء فئة ضئيلة من أثرياء الحرب(١٢) .

وحدها الملكيات الوقفية الكبيرة ما زالت تحافظ على ثباتها الدائم منذ سنوات طويلة ، وقد تحولت في الواقع العملي ، الى نزوات أسطورية يسيطر عليها عدد محدود جدا من المؤسسات الدينية التي تتضاعف مواردها باستمرار .

ثمة تساؤلات منهجية في هذا المجال : اذا كانت الدولة اللبنانية لم تقم بأي اصلاح زراعي في الماضي ، ولا تخطط لذلك في الحاضر والمستقبل ، فما مصير هذه المساحات الشاسعة من الاراضي الوقفية التي تقدر بالاف الهكتارات من أجود الاراضي الزراعية وأخصبها ..؟، وهل من الحكمة ان يستمر حرمان الفلاحين من هذه الاراضي لصالح

مؤسسات وقفية تدعي أنها تقوم بمهمات انسانية هي من صلب مهمات أية دولةتمتاز بالحد الادنى من مواصفات الديمقراطية والمعاصرة والعدالة الاجتماعية .

في هذا الجانب ، تبدو منهجية التاريخ الديناميكي وحدها قادرة على فهم ثبات الملكية الزراعية الكبيرة للمؤسسات الدينية في لبنان . فهي لم تتبدل جذريا في الشكل لكنها تبدلت في المضمون ، منذ القرن التاسع عشر حتى الان ، وباتت احدى المعيقات الاساسية أمام حل علمي للمسألة الزراعية في لبنان لصالح العاملين في القطاع الزراعي بشكل خاص ، ولصالح جماهير الشعب اللبناني بشكل عام .

ختاما ، نعيد التأكيد أن الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان عرفت تحولات جذرية منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى الحرب الاهلية . فمن سيادة املاك الدولة والمشاع والمؤسسات الوقفية وكبار الملاكين والاعيان عند تشكل هذه الدولة عام ١٩٢٠ ، الى سيادة الملكية الخاصة ، وكبار الملاكين الجدد ، والمرابين ، وتجار المدن ، واثرياء الاغتراب ، وكبار الموظفين وأصحاب المهن الحرة بالاضافة الى ثبات الملكيات الزراعية الوقفية الكبيرة ، في بداية الحرب الاهلية اللبنانية عام١٩٧٥ . إبان هذه المرحلة شهدت الملكيات الزراعيةالصغيرة والمتوسطة تبدلات جذرية،فيالشكلوالمضمون،كما شهد نمط الانتاجوعلاقات الانتاج أيضا تحولات كبيرة فيجميعالمجالات وامتدادا الىجميعالمناطق.

واذا كانت الملكيات الزراعية الكبيرة احدى السمات الثابتة لهذه المرحلة فان حرمان الفلاحين من ملكيات كافية لاعالتهم ـ بالاضافة الىحرمان البعض منهم حرمانا مطلقا ـ وعدم ثبات ملكية البعض الاخر ، وحدة الاستغلال التي تعرضوا لها ، والقمع الدائم لانتفاضاتهم المتلاحقة من جانب كبار الملاكين وممثلي الدولة معا ، كل هذه السمات وغيرها شكلت نهجا ثابتا للدولة اللبنانية ابان مرحلتي الانتداب والاستقلال . نتيجة لذلك اضطر مئات الالوف من الريفيين اللبنانيين الى النزوح باتجاه بيروتخاصة وباقي المدن اللبنانية ، ومنها الى الهجرة نحو الخارج . وتدنت نسبة العاملين في الزراعة باستمرار كما تدنت أيضا حصة الانتاج الزراعي في الناتج الوطني من حوالي ٢٠٪ في مطلع عهد الاستقلال الى حوالي ٩٪ عند بدايات الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ، صحيح أن هذه الحرب زادت في تأزم المسألة الزراعية في لبنان ، الا أنها ليست السبب المباشر له والذي يرقى الى غياب تدخل الدولة اللبنانية ، منذ بدايات تكونها عام١٩٢٠ حتى الان ، ورفضها دعم العاملين في الزراعة والانتاج الزراعي . أما حل هذه المسألة فيتطلب قيام دولة ديمقراطية عصرية عادلة تضع في رأس أهدافها تنشيط القطاعات المنتجة في جميع المناطق اللبنانية ، وفي مقدمتها القطاعين الزراعي والصناعي ، وتوزيع الاراضي الوقفية على العاملين عليها ، وحث الرساميل على الانخراط فيتضخيم الانتاج الزراعي ، واستصلاح الاراضي ، ومنع المضاربات العقارية التي تقود الى بوار المزيد من الاراضي الزراعية في لبنان .

الحواشي

(١) نظمت جامعة دمشق ، في الفترة ما بين٢٨-٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ندوة بعنوان :«ملكية الارض وأثرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » . وقد ساهمنا فيها ببحث عنوانه « نشوء وتطور الملكية العقارية الزراعية في لبنان - دراسة في المنهج » ، نشر في وثائق الندوة . كما نشرت مجلة « الطريق » البيروتية بعض الابحاث التي قدمت الى الندوة في عددها الثالث الصادر في حزيران - يونيو ١٩٨٩ ومنها البحث المشار اليه صفحات ١٠٢ - ١١٦ .

(٢) من المراجع العلمية الاساسية في هذا المجال:
- Jacques Weulersse, **Paysans du Syrie et du Proche-Orient,** Gallimard, Paris 1946 .
- André Latron, **La Vie Rurale en Syrie et au Liban,** Beyrouth 1936 .
- Tarif Khalidi (e d), **« Land tenure and Social transformation in the Middle East »** , A.U.B. Beirut 1984 .
- Louis Cardon , **Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban,** Paris 1932.

(٣) عالجنا هذا الموضوع في دراسة بعنوان « الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٥٠ » منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٣ .

(٤) مع نهاية مرحلة الانتداب الفرنسي وبداية مرحلة الاستقلال السياسي في سورية ولبنار عام ١٩٤٣ تبلور ظهور الملكيات الزراعية ضمن ثلاث فئات : الاولى دون العشرة هكتارات وحجمها قرابة ١٣٪ ، والثانية دون المئة هكتار وحجمها قرابة ٣٨٪ ، والثالثة حتى الالف هكتار وحجمها قرابة ٤٩٪ . وهناك اشارات الى أن حجم الملكية العقارية الكبيرة في الزراعة كان ٦٠٪ عام ١٩٣٢مقابل ١٥٪ للملكية الزراعية المتوسطة و ٢٥٪ للملكية الزراعية الصغيرة . من المؤكد أن مسألة الاحصائيات شائكة وغير دقيقة ، وهي تختلف بين منطقة واخرى كما تختلف جذريا في سورية عنها في بعض المقاطعات اللبنانية ، لكن من المؤكد أيضا أن حجم الملكية الزراعية الكبيرة في مطلع عهد الاستقلال كان ما يزال كبيرا جدا وذلك بالقياس الى حجم القوى البشرية المحرومة من كل ملكية زراعية ، أو تمتلك مساحة زراعية صغيرة وتضطر الى بيع قوة عملها كاجراء ، أو محاصصين أو مشاركين .

لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب يراجع:
- « زراعة القمح في سورية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية » ، مقالة دون مؤلف منشورة في مجلة « الابحاث » التي تصدرها الجامعة الاميركية في بيروت العدد الثالث لعام ١٩٤٨ .

Gauthier , **Aspect général de l' Agriculture libanaise** , t. 1 , Beyrouth 1960 , p. 105 .
L, Cardon, op. cit., p. 58.

(٥) الجمهورية اللبنانية : « لبنان في عهد الاستقلال » . بيروت ١٩٤٧ صفحات ٥١-٦١ من المراجع العلمية الجديدة التيتناولت تطور الزراعة اللبنانية :
- أحمد بعلبكي : «الزراعة اللبنانيةوتدخلات الدولة في الارياف - من الاستقلال الى الحرب الاهلية » منشورات عويدات ، بيروت - باريس ١٩٨٥ ، ص ٤٩و٥٧ .
- « الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان » مجموعة أبحاث ومناقشات وتوصيات المؤتمر الوطني الرابع للانماء الذي نظمته

الدراسات الانمائية في ١٧و١٨و١٩ نيسان ١٩٦٩. منشورات ندوة الدراسات الانمائية، بيروت ١٩٦٩ ، الكتاب رقم ١٠ .
تجدر الاشارة الى كلمة السيد سوباش مازمدار ، مندوب منظمة التغذية والزراعة العالمية حول « استراتيجية الانماء الزراعي في لبنان » تضمنت اشارة واضحة الى استمرارية الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان في أواخر الستينات . جاء في كلمته : التوزيع (الملكية) هو مناف كليا للعدل ، اذ ان نحو ربع المالكين يتمتعون بمساحة فردية لا تتعدى ار. هكتار ، ويساهم بأقل من ١٪ من مجموع الاراضي الزراعية ، بينما ٥ر١٪ من المالكين الكبار يساهمون بـ٤٠٪ تقريبا ويملكون مساحة فردية تزيد عن ١٠ هكتارات » . المرجع المشار اليه ص ٢٥.
ودلت دراسة الياس غناجة حول توزع الملكيات الزراعيةفي لبنان فيمطالع الستينات على تفاوت كبير في حجم المالكين ونسبة ملكيتهم تبعا للمناطق اللبنانية . فمتوسط حجم الملكية الزراعية في لبنان حوالي ١٧ر١ هكتارا للمالك الواحد لكنه يصل الىحدوده الدنيا في جبل لبنان بنسبة ٤٥٪ هكتار ، وفي لبنان الشمالي ، ٨ر. هكتار ، ثم يرتفع الى ار١ هكتار في لبنان الجنوبي ، والى حدوده القصوى في البقاع ٦ر٢ هكتار حيث التمركز الكثيف للملكية الزراعية الكبيرة .
وفي حين لم يكن نصف المالكين الصغار يسيطرون على أكثر من ١١٪ من المساحة الزراعية في لبنان عام ١٩٦٢ ، كان ١٠٪ فقط من المالكين الذين يشكلون فئة المالكين الكبار يسيطرون على نسبة تتراوح ما بين ٤٠ الى ٧٠٪ من الملكية الزراعية فيمختلف المناطق اللبنانية . وتختلف نسبة الملكية الزراعية الكبيرة داخلالمنطقة الواحدة أيضا اذ تصل الى ألف هكتار في مناطق بعلبك أي البقاع الشمالي وتنحصر ما بين١٠٠ الى٢٠٠ هكتار في البقاع الجنوبي .

— Elias Gannagé, « Economie et Développement Agricole au Liban, » in : Semaines sociales du Liban : Problémes Ruraux et devenir Libanais, 5-21 Nov. 1962 , ed. : Les Lettres Orientales, Beyrouth ; 1962 , P. 105 .

(٦) يلحظ أحمد بعلبكي أن المزارع والقرى التي كان يملكها أبناء العائلات التقليدية في جنوب لبنان أمثال عائلات مملوك، الخليل ، يحيى ثابت ، عزين الدين ، صالحة ، أبو خليل حلاوي ، بسمة ، شرف ، الاسعد ، الزين، عيران ، صفي الدين ، سلام وغيرها ، قد شهدت تحولات جزئية ملحوظة في السهل الساحلي الجنوبي وخاصة في قسمه الممتد بين صيدا وصور لتصبح بساتين موز وحمضيات تدار من قبل تجار ومغتربين سابقين، أو غرباء عن المنطقة ، أمثال طوبيا سلامة (٤٢٩ دونما) ، ناظم عكاوي (٣ر٦١ دونما) ، أمين رزق (٢٤٢ دونما) ، عبد الرحمن ادريس (٥ر١١٦ دونما) ، شموط (٥ر٥٣٤ دونما)، رضا وحيد (٥٢ دونما)، علي الجمال (٧ر١٠٠ دونما) ، محمود أبي صالح (٦ر١٣٥ دونما) ، أحمد عجمي (١٩١ دونما) ، الدادا (١٧٥ دونما) الزعتري ، (٥ر٦٦٧ دونما) ، البساط (٦ر٢٨٦ دونما)، النصولي (٧ر١٦١٢ دونما). أحمد بعلبكي : « الزراعة اللبنانية » ص ٥٣ .

(٧) حليم نجار : « تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة ــ بحث القضايا الكبرى ودرس أثرها في القرية » ، بيروت ١٩٤٩ ، ص ٣٥ ــ ٣٦ .

(٨) نشرت مجلة « الطريق » البيروتية محورا خاصا حول « القضية الزراعية في لبنان » تضمن احصائيات هامة مستقاة من مصادر علمية متنوعة حول عقد الستينات بشكل خاص . وقد تبين أن قرابة ٤٢٪ من المالكين

ملكية دون العشرة دونمات يحوزون على نسبة ٨–٦٪ فقط من اجمالي الملكية الزراعية في لبنان في حين أن ٢ر٠٪ هي فئة كبار المالكين الذين يملكون أكثر من ٥٠٠ دونم كانوا يسيطرون على ١٠٪ من الاراضي الزراعية في لبنان وعلى نسبة تزيد على ٢ر١٢٪ من مجمل الاراضي المملوكة فيه. ودلت احصائيات ١٩٦٠ كذلك على تزايد الملكيات المتوسطة ما بين ١٠ و ١٠٠ دونم فبلغت ٩ر٤٣٪ من مجموع المالكين الذين يسيطرون على ٧ر٤٣٪ من مجمل الحيازات في لبنان . أما شريحة كبار الملاكين الذين يسيطرون على مساحة ما بين ١٠٠ الى ٥٠٠ دونم فبلغت نسبتها ٤٪ فقط وتسيطر على ٤ر٢١٪ من الحيازات .

وفي العام ١٩٦٦ كانت فئة المالكين الذين يسيطرون على أكثر من ٥٠٠ دونم مازالت كبيرة وتتوزع على الشكل التالي :

٢٩٩ ملاكا أو ٢ر٠٪ يملكون ما بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دونم أو ٨ر٦٪ من الحيازات ، و ١١٩ مالكا أو ٠٩ر٪ يملكون ما بين ١٠٠٠ الى ٢٥٠٠ دونم ،و ٥ر٦٪ من الحيازات ، و ٢١ ملاكا أو ٠١ر٠٪ يملكون أكثر من ٢٥٠٠ دونم لكل منهم وما مجموعه ٤ر٣٪ من الحيازات .

وغني عن التوكيد أن حيازة أكثر من ٥٠٠ دونم تعتبر ملكية زراعية كبيرة جدا عام ١٩٦٦ بحيث ان ٣ر٠٪ هي هذه الفئة من كبار المالكين الذين سيطروا على ٧ر١٦٪ من الحيازات وبلغ مجموعهم ٣٤٩ ملاكا فقط ، في حين كان ٤٤٥١٠ ملاكين هم فئة الملاكين دون الخمسة دونمات لا يسيطرون سوى على ٧ر٣٪ فقط من الحيازات في لبنان .

وفي الوقت نفسه فان شريحة المالكين المتوسطين ما بين ١٠ – ١٠٠ دونم وشريحة المالكين ما بين ١٠٠ – ٥٠٠ دونم قد تزايدت هي الاخرى بشكل ملحوظ . فسيطرت الاولى على ٢ر٥٢٪ من الحيازات والثانية على ٣ر٢٤٪ منها .وتوزعت الملكيات المتوسطة الجديدة في سهلي البقاع وعكار وكانت لصالح تجار المدن ورأسماليين جدد بشكل خاص .

« الطريق » ، العدد الثامن الصادر في آب ١٩٧١ – صفحات ١٧ – ٥٣ .

(٩) في دراسة غير منشورة حول المساحة المزروعة بالتفاح في لبنان في الستينات تبين أن غالبية البساتين هي من فئة الملكية دون الخمسة دونمات نظرا لصعوبة استصلاح الاراضي الجبلية الصالحة لزراعته. وان هناك ٥ر٥٪ من البساتين هي من فئة الملكية ما بين ٥ – ١٠ دونمات وان ٢٪ من فئة أكثر من عشر دونمات . لكن الدراسة تلحظ كذلك وجود بساتين تزيد مساحتها على ١٠٠دونم وتشكل فئة الملكية الزراعية الكبيرة لبساتين التفاح تقابلها ملكية مشابهة لبساتين الحمضيات .

وتجدر الاشارة الى أن هذه البساتين تعود « ملكيتها للبورجوازية اللبنانية والاثرياء المغتربين وتجار المدن بالدرجة الاولى وليس لابناء العائلات المقاطعجية القديمة .

(١٠) دلت وثائق دير البلمند في الكورة ، شمالي لبنان ، أن ملكيته بلغت ٧٠٠ ،٨٢٣ ، ٢ م٢ منها ٧٦٧ر٣٨م٢ مروية و ٩٣٣ ، ٧٨٤ ، ٢ بعلية . (المرجع : دفتر مساحة دير البلمند – خاص بالدير وفيه تقرير عن ملكيته) .

وهناك دراسات كثيرة أكدت على وجود ملكيات عقارية وزراعية واسعة جدا للمؤسسات الوقفية في لبنان منها وثائق جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، ووثائق البطريركية المارونية والاديار التابعة اليها ، ووثائق الاوقاف الدرزية والشيعية والكاثوليكية والارثوذكية وغيرها . وهي من الاتساع والشمولية بحيث تحتاج الى دراسات تفصيلية مستقلة . ليست لدينا، حتى الان ، احصائيات دقيقة حول حجم الملكية الوقفية في لبنان لكن من المرجح انها تراوح بين ٢٠ – ٢٥ بالمئة من المساحة

الزراعية في بعض المناطق اللبنانية ، وفي المدن الكبرى ،كبيروت مثلا ، فان قيمة الاملاك العقارية الوقفية تقدر بمليارات الليرات اللبنانية ، وهي تشكل عقبة كبرى أمام أي اصلاح اقتصادي ـ اجتماعي في لبنان ولها مؤسسات خيرية ، ومؤسسات للرعاية الاجتماعية ، ومدارس وجامعات ، ومستشفيات ، ومراكز تجارية وغيرها .

(١١) في هذا المجال تراجع المقالة المنهجية الهامة التالية :

Michael Gilseman, « A modern Feudality land and labour in North Lebanon , 1858-1950 » , in : T. Khalidi (ed.) , **Land tenure** ... pp. 449-481 .

(١٢) لمزيد من التفصيل تراجع الدراسة الهامة . أحمد بعلبكي وفرج الله محفوظ : القطاع الزراعي في لبنان : ابرز التغيرات خلال الحرب الاهلية ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٥ .

* * *